دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"

أ.نبيل بوفليح

جامعة الشلف- الجزائر

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة وذلك بالتطرق للمحاور التالية :

- دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها.
- الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على النمو الاقتصادي والبطالة.
- النتائج والتوصيات.

Résumé : Selon plusieurs experts et chercheurs économiques, l'Algérie est entrain de suivre une nouvelle politique économique d'inspiration keynésienne que l'on peut appelée « la politique de la relance économique », l'objectif de cette dernière est de stimuler le taux de croissance économique par l'augmentation des dépenses publiques , cette politique est mise en œuvre par l'application des trois programmes de développement économique , L'objectif de Cette étude est d'évaluer cette politique a travers l'analyse des effets sur la croissance économique et le chômage

مقدمة:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري،وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة "2001-2004" خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة "2005-2009"خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

أما البرنامج الثالث : البرنامج الخماسي "2010-2014 " يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي

وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الاقتصاد الوطني عن طريق إجراء دراسة تقييميه لها في الفترة "2000-2010" بغية الوقوف على مزاياها وتحديد النقائص التي ميزتها من اجل تجنبها مستقبلا علما أن الحكومة تنوي الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة بالنظر للوضع المالي المريح التي تعرفه الجزائر نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات .

إن تقييمينا لسياسة الإنعاش الإقتصادي سيتم من خلال دراسة المحاور التالية:

- دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها.
- الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على النمو الإقتصادي والبطالة.
- النتائج والتوصيات.

أولا: دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي.

1) دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي:

سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع أو الأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها.

1-1) ضعف معدل النمو الاقتصادي: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1987 – 1994" 0,5 %[1] و هو ما حذا بالحكومة إلى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال "1993-2000 ".

جدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة" 1993 – 2000 ".

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	1165	1487,4	2004,9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	49,9	42,4	42	46,9	48,2	48,19	48,8	54,4
نسبة نمو الناتج الحقيقية (%)	-2,1	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4
نصيب الفرد من الناتج "دولار أمريكي"	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

Source: Ministère des Finances, Les Indicateurs de L'économie Algérienne. Twww.finance-algeria.org. Le:15-04-2010.

من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول رقم (01) يمكننا أن نميز بين ثلاث فترات:

– **الفترة الأولى:** "**1993 – 1994** ": أهم ما ميزها تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة – 1,4 % و هو ما يعني استمرار تأثر الإقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة "1988 – 1992 ". كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى إذ انتقل من سنة 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994 ، بنسبة انخفاض قدرها:16,91 %.

– **الفترة الثانية:**" **1995 – 1998** ": حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد" برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساسا إلى إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة و مرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

إن أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطها إلى: + 3,6 % ، و تعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986، إذ وصل إلى5,1 % إلا أن

نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة 5,1 % حيث قدر بـــ:1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، و هو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

الفترة الثالثة: "**1999 -2000**" : أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,8 % ، وهو ما مثل انخفاضا بـــ:0,8 % عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، و ذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28,5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 و هو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991، ولتوضيح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة لدينا الجدول التالي الذي يبين التوزيع لقطاعي للناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة:

جدول رقم (02):التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة "1999-2000". الوحدة: (%)

	1999	2000	متوسط معدل النمو
محروقات	6,2	4,9	5,55
فلاحة	2,7	5,0 -	1,15 -
صناعة[1]	6,03 -	2,89	1, 57-
أشغال عمومية	1,4	5,1	3,25
خدمات	2,23	2	2,11
معدل نمو الإجمالي	3,2	2,4	2,8

[1] قطاع الصناعة يضم القطاع العمومي و القطاع الخاص.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

يبين لنا الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يعد القطاع الوحيد الذي حقق نسبة نمو فاقت 5 % كمتوسط خلال نفس الفترة و يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة كما أن قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات حتى و إن سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي: 3,25 % و2,11 %، إلا أن ذلك لم يكن كافي لدعم النمو

الاقتصادي، أما قطاعي الفلاحة و الصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرتا بـــ :
- 1,15 % و- 1,57 % على التوالي و يعود ذلك إلى :

- ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة.
- الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي و هو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية "1995 – 1999 ".

الوحدة: (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعات الورشية	46.3	41	38.5	44.4	43.5
المجموع خارج قطاع المحروقات	46.6	41.4	38.8	44.6	43.6
المجموع العام	48.4	43.8	42.2	47.7	47.4

المصدر: أحمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل"حالة الجزائر"، رسالة ماجستير ك.ع.جامعة الجزائر، 2001، ص:200.

مما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي و من ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي .

2-1) إرتفاع معدل البطالة :

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار إقتصادية و إجتماعة، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الإقتصادية،

يبين الجدول الموالي تطور معدل البطالة خلال الفترة "1985-2000 ":

جدول رقم (04) تطور معدل البطالة خلال الفترة" 1985 – 2000 ".

الوحدة: (%)

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر:" 1985– 1989" :الديوان الوطني للإحصاء (ONS) .

" 1990–2000 " : أحمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل" حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص:205.

يظهر من الجدول أعلاه أن:

– إرتفاع نسبة البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من

9,7 % سنة 1985 إلى 21,4 % سنة 1987 أي بزيادة قدرها11,7 نقطة مئوية ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18,1 % ، وإبتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29,8 % سنة 2000 .

كل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة ، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986.كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة "1985 – 1989 " لم يتعد: 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة" 1980– 1984 "[2].

– إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة" 1994 – 1998 " ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي ،إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة "1994– 1996 ":300000 عامل

حسب أرقام المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي و رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات متوسطة و صغيرة ، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم و إعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل،فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24,4 % سنة 1994 إلى 29,8% سنة 2000 ، أمام هذا الواقع المأساوي و في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

2) ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي.

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها ، وعلى هذا الأساس اخترنا دراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ضمن نطاق زمني يبلغ7 سنوات أي خلال الفترة" 1998 – 2004 " باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف إعداد وتنفيذ هذه السياسة

جدول رقم (05) تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة " 1998 – 2004 ".

الوحدة:مليار دولار أمريكي.

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري "دولار أمريكي"	12,9	17,8	28,5	24,3	25,2	28,9	38,6
الصادرات	10,1	12,3	21,7	19,1	18,7	24,5	32,1
الواردات	8,6	9,0	9,3	9,5	12,0	13,3	17,9
رصيد الميزان التجاري	1,5	3,3	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	1,7-	2,4 -	7,6	6,2	3,6	7,5	9,1
إحتياطي الصرف	6,8	4,4	11,9	18,0	23,1	32,9	43,1
إحتياطي الصرف " شهر واردات"	7,5	4,6	12,2	18,1	19,1	24,3	28,8
الديون الخارجية	30,6	28,3	25,2	22,5	22,6	23,2	21,4
نسبة الدين الخارجي من الناتج (%)	63,9	58,0	46,4	41,1	40,5	34,9	26
معدل التضخم (%)	5,7	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6
سعر الصرف	58,7	66,5	75,5	77,2	79,9	77,4	72,6

المصدر : البنك المركزي الجزائري ،التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر ،

– يشير الجدول رقم 05 إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120 % بين سنتي"1998 – 2000 " ثم واصل ارتفاعه " رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي"2001 – 2002 ليصل إلى متوسط سعر قدره 38,62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاع بنسبة 34 % عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

– إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا و متزايدا من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14,21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـــ:847,33 % يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات[3] إذ انتقلت من 10,1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32,16 مليار أمريكي سنة 2004.

– إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17,95 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي من جهة، و ارتفاع سعر صرف الأوردو من جهة أخرى بإعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوربي.

– إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات، إذ إنتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر بـــ: 1,7 مليار دولار و 2,4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,6 مليار دولار أمريكي، ثم استمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9,1 مليار دولار أمريكي، و هو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 : 43,1 مليار دولار أمريكي ، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، وبلغت نسبة الزيادة التي سجلها احتياطي الصرف خلال الفترة "1998 – 2004 " 533,8 % الأمر الذي عزز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج،كما أن حجم المديونية الخارجية ما فتأ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من

خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004[4] ،و هو ما انعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي انخفض حجمها من 30,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21,4 مليار دولار أمريكي سنة 2004 أي من: 58 % من PIB سنة 1999 إلى 26 % من PIB سنة 2004.

- إن متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة "2000 – 2004 " بلغ 2,42 % و هو معدل منخفض إذا ما قورن بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (5,0 %) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات و رغم زيادة النفقات العامة بنسبة معتبرة و التي ارتفعت من 961,7 مليار دج سنة 1999 إلى 1752,5 مليار دج سنة 2003،كما ساهم الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 2000 في تدعيم النتائج المتحصل عليها على مستوى المؤشرات الكلية الخارجية حيث تراوح سعر الصرف ما بين 72,6 دج و 79,7 دج مقابل الدولار الأمريكي الواحد خلال الفترة " 2000– 2004 ".

مما سبق يتضح لنا جليا أن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في :

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية ، مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة "2000 -2004 ".

ثانيا: أهداف و مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي.

1) أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:[5]

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

– تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2) مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي :

2–1) مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001 –2004 ".

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي[6].

الوحدة:مليار دج.

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
1) أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 40,1
2)تنمية محلية و بشرية.	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	% 12,4
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	% 8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	% 100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001،ص:87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

– أن **قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية** قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـــ: 210,5 مليار دج على مدى أربع

سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة" و بالتالي تقليص نسبة البطالة، و سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار، و بالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية و الأجنبية.

-كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية و البشرية:** 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما **قطاع الفلاحة و الصيد البحري** فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA" و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

- فيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الاصلاحات** فيقدر بـــ: 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات: 2001، 2002 ، 2003 بقيمة :205,4 مليار دج،185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة:39,12 %، 35,4 % 21,76 % من قيمة المبلغ المخصص

للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـــ: 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد ، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

2-2) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005 -2009 ".

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب:4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**1908,5**	% 45,5
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني .	399,5	
- البرامج البلدية التنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز	192,5	
- باقي القطاعات [1]	311,5	
2- برنامج تطوير المهياكل القاعدية :	**1703,1**	% 40,5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**337,2**	% 8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية :	**203,9**	% 4,8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدراك العمومية	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16,3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال	**50**	% 1,2

[1] تضم هذه القطاعات قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات الهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام

المصدر: رئاسة الحكومة ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ، موقع :www.cg.gov.dz/psre (2007/06/21).

يبين الجدول رقم07 أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في :

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية :** استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 45,5 **% من إجمالي البرنامج التكميلي.**

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية :**يقدر المبلغ المخصص له 1703,1 مليار دج ، أي 40,5 **% من إجمالي البرنامج .**

- **قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري :** استفادت من 337,2 مليار دج ن وهو مايمثل 8 **% من إجمالي البرنامج .**

- **القطاع الإداري الحكومي:**استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار : الداخلية ، العدالة ،المالية تصل قيمته203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8**% من البرنامج التكميلي .**

- **قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال :** استفاد من50 مليار دج مايعادل نسبة 1,2**% من البرنامج التكميلي**

2-3) مضمون البرنامج الخماسي "2010 -2014 ".

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب:21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي :

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي"2010-2014"

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**9903**	% 45,42
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني .	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات [1]	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	**8400**	% 38,52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**3500**	% 16,05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

[1] تضم هذه القطاعات : قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات الهيكلة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي"2010-2014"

يبين الجدول رقم08 أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في :

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية :** استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 45,42 **% من إجمالي البرنامج.**

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية :**يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج ، بنسبة 38,52 **% من إجمالي البرنامج .**

- **قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل :** استفادت من 3500 مليار دج ، ما يمثل نسبة 16,05 **% من إجمالي البرنامج .**

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل .

ثالثا: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان لها .

3-1) أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي :

- إن سياسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة ، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي .

إن القطاعات المحتمل تؤثرها إيجابيا بهذه السياسة تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي

يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة وهو ما سنبينه فيما يلي:

جدول رقم (09):التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة "2000-2010"

الوحدة: " %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ) المحروقات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	2,5-	2,3-	2,6-	0,75
ب) الخدمات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غ	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
حكومية:	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
- معدل النمو الحقيقي للخدمات							
الحكومية:							
ج) الفلاحة :							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,0-	1,3-	3,1	4,9	5,3-	6,0	0,4
د) البناء والأشغال العمومية:							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
ه) الصناعة :							
نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	1,3-	1,0-	1,3-	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
لعمومي:	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
- معدل النمو الحقيقي للقطاع							
الخاص							
و)ضرائب ورسوم على الواردات:							
- نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5.89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005 ، 2010

وفقا لمعطيات الجدول رقم (09) فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

أ) قطاع المحروقات : قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـــ: 39,14 % مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006 ، 2008 ، 2010 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة "2000–2004" التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب) **قطاع الخدمات:** يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31,28 % كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة.

ج) قطاع الفلاحة: إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8,25 % في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـــ : – 5,3 % بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـــ :6,0 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة .

د) قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8,21 % كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن

تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج" 8,73% في نفس الفترة.

ه) **قطاع الصناعة:** إن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر يعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـــ :

- 1,06 % خلال الفترة" 2000-2010 "،بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4,12% كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي، يوضح الجدول التالي : التطورات التي سجلها هذا القطاع بنوعيه العام و الخاص و أهم فروعه:

جدول رقم (10):تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص في الفترة "2000-2010 ". الوحدة: (%)

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	- 1,9	- 1,0	- 1,3	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
-صناعة الحديد، الميكانيك، إلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	12,6-	0.64
-مواد البناء	6,4	8,4	10,3	3,8-	1,6-	5,0-	2,45
-مواد غذائية	- 8,9	19,1-	15,7 -	7,6-	6,8	3,3-	7,96-
-صناعة كيميائية	6,2	- 8,5	- 2,2	3,1-	2,5	10,6-	2,61-
-الخشب و الورق	- 8,2	0,9	0,7 -	2,9	11,9-	14,8	0,36-
-النسيج	- 14,4	3,7	- 14,4	14,0-	1,1-	10,8-	8,5-
-صناعة الجلود	- 6,0	19,3-	15,4	15,9-	1,2-	6,3-	10,68-
2) القطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005 ، 2010

إن المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي العام تبين أن هذا القطاع يعاني من إختلالات هيكلية و مالية أثرت كثيرا على أدائه باعتبار أنه سجل متوسط نمو سلبي قدره :- 1,06 % خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث سجلت أغلب الصناعات نسب نمو سلبية

خلال نفس الفترة باستثناء قطاعات الحديد و الميكانيك و الإلكترونيك و مواد البناء التي سجلت نسب نمو ايجابية بلغت 0,64 % ، 2,45 % كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة ، و هي القطاعات التي تأثرت ايجابيا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي ،وفيما يخص القطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الإيجابية التي حققها القطاع خلال فترة تطبيق البرنامج إذ بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 4,12 % ،إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع ، وعلى العموم يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع سياسة الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي ،كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو و تطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ، وكخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنعاش على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي يمكن ذكرها فيما يلي:

– التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تتحدد بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات.

– إن التحسن المسجل في أداء قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ليس له تأثير مهم على معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هذا التحسن ظرفي وغير مستدام لأن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

– عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي – نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي– بسبب الإختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص مما أدى إلى تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع من 9,17 مليار دولار سنة 2000 إلى 38,88 مليار دولار سنة 2010 ما يمثل زيادة قدرها 323,99 % في نفس الفترة.

جدول رقم (11):تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة "2000-2010 ".

الوحدة : مليار دولار أمريكي .

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9,17	12,00	18,30	20,68	37,99	38,88
معدل النمو "%"	/	30,86	52,50	13,00	83,70	2,43

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005 ، 2010 .

3-2) أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على البطالة:

إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذه السياسة وهو ما يبينه الجدول الموالي مع العلم أننا سنعتمد معدلين للبطالة هما :

- **معدل البطالة الرسمي** وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.

- **معدل البطالة المصحح** الذي قمنا بحسابه كما يلي:

$$\text{معدل البطالة المصحح} = \frac{\text{فئة العاطلين عن العمل +فئة العمال الغير منتظمين}}{\text{الفئة النشيطة}}$$

إن حسابنا هذا المعدل يهدف إلى إضفاء اكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية ، وفي نظرنا فان هذه الفئة يجب أن تضم إلى فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرح به.

جدول (12) : تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة "2000-2008"

الوحدة: مليون نسمة.

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
1)القوى العاملة:	4,977	5,462	5,981	6,517	7,002
أ- قطاع الفلاحة:	1,185	1,438	1,617	1,780	1,841
* معدل النمو (%):	-	8,28	3,32	10,08	3,42
ب- قطاع البناء والأشغال العمومية :	0,781	0,860	0,980	1,160	1,371
* معدل النمو (%):	-	7,09	8,04	18,36	18,18
ج- قطاع الصناعة	0,497	0,504	0,523	0,525	0,530
* معدل النمو (%):	-	0,39	2,54	0,38	0,95
د- قطاع الخدمات "إدارة، تجارة، خدمات أخرى".	2,514	2,660	2,861	3,052	3,260
* معدل النمو (%):	-	17,43	3,69	6,67	6,81
2) العاملين الغير منتظمين[1]	1,263	1,455	2,070	2,485	2,579
* معدل النمو (%):	-	4,07	34,67	20,04	3,78
3)العاطلين عن العمل	2,610	2,388	1,729	1,265	1,220
* معدل البطالة الرسمي (%):	29,5	25,7	17,7	12,3	11,3
معدل البطالة المصحح (%):	43,76	41,30	38,84	36,52	35,17
المجموع " القوى النشيطة"	8,850	9,305	9,780	10,267	10,801

[1] العاملين الغير منتظمين هم العاملين في السوق الموازية بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية.

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005 ، 2010 .

يبين الجدول رقم (12) أن هناك انخفاض في معدل البطالة في الفترة" 2000-2008" إلا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي اكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـــ: 8,59 نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، إن هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين يعزى إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين الغير منتظمين من جهة أخرى مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40,68 % في الفترة" 2000-2008" مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية :

- **قطاع الخدمات:** سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 08,65 % في فترة الدراسة إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2,514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3,260 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 29,67 % خلال نفس الفترة ، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية[7] بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.

- **القطاع الفلاحي:** بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 6,27 % في الفترة "2000-2008" حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1,185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,841 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدرها: 55,35% خلال نفس الفترة، و يعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة .

- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعد قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0,781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,371 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدره :75,54% و بمتوسط معدل نمو سنوي قدره: 12,91 %، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة.

- **قطاع الصناعة:** يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة "2000 – 2008 " إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 0,497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0,530 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها: 6,63 % و بمتوسط معدل نمو قدره: 1,06 % ، إن هذه النتائج تؤكد على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي، مما سبق يمكن القول أن الانخفاض الهام في معدل البطالة الرسمي والنسبي في معدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات ، الفلاحة ، البناء والأشغال العمومية إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي

الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع ، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية مما يعني أن تأثير السياسة على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام كما انه لم يتم تسجيل أي إنعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية و التمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية و دائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة .

الخاتمة

إن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين يبين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة و الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنيه الإختلالات التي تميزها ، وهو ماقمنا به من خلال هذه الدراسة حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

أ) النتائج:

– إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

– إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام.

- إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف و بالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال و الموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف .

- إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ و إكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة و فعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية و الأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

ب) التوصيات:

- إن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا.

- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.

- الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من خلال خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع

الصناعي الخاص بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية.

– يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

– إن وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج، كما أن إشراك الخبراء والباحثين الإقتصادين في تقييم هذه السياسات سيساهم في تحديد نقائصها ،وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

الهوامش

[1] حسب أرقام المحافظة الوطنية للتخطيط، سبتمبر 2004 .

[2] أحمين شفير، الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل، حالة الجزائر، رسالة ماجيستير ،كلية الإقتصاد ، جامعة الجزائر،2001، ص:207.

[3] شكلت صادرات المحروقات حوالي 98 % من إجمالي الصادرات خلال سنة 2004.

[4] حيث تم تسديد مبلغ 42,5 مليار دج للبنك الأفريقي للتنمية و مبلغ 14,6 مليار دج كجزء من الديون السعودية في إطار سياسة الدفع المسبق للديون.

[5] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

[6] المبالغ المذكورة هنا خاصة برخص البرامج المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

[7] إن ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الأنفاق الحكومي أدى إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية الداخلية وخصوصا الخارجية وهو ما تم توضيحه سلفا.